الفهرس

القسم الاول

التطبيق الوضعى

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
خطة البحث	٣٣
الباب الاول : التعرف على اعمال الضبط الادارى	٣٧
الفصل الاول : معيار الضبط	٤٣
المبحث الاول : المعايير المرفوضة	٤٣
المبحث الثانى : المعيار المقبول : النظام العام	٤٨
اولا : النظام العام المادى	٥١
ثانيا : الجانب الادبى للنظام العام	٦٥
الفصل الثانى : مجال الضبط الادارى	٨٥
المبحث الاول : تدخل الضبط فى الانشطه الخاصة	٨٥
اولا : الضبط الادارى والضبط القضائى	٨٥
ثانيا : الضبط العام والضبط الخاص	١٠٨
المبحث الثانى : الضبط والانشطة العامة	١١٣
اولا . الضبط والنشاط المرفقى	١١٤
ثانيا : الضبط والدومين العام	١٣٠
الفصل الثالث : اعمال الضبط الادارى	١٤١
المبحث الاول : التصرفات القانونية	١٤٦
أولا : القرارات التنظيمية	١٤٣
ثانيا : مشكلة تدابير الضبط الفردية المستقلة	١٥٠
ثالثا : العقاب على مخالفة أعمال الضبط	١٦٧
المبحث الثانى : الاعمال المادية	١٦٩
المبحث الثالث : مظاهر اعمال الضبط	١٧٤
اولا : الاساليب الوقائية	١٧٥
ثانيا : الاساليب العقابية	١٧٨
الباب الثانى : طرق الرقابة	١٨١
الفصل الاول : رقابة المحاكم القضائية فى النظام الفرنسى	١٨٣
المبحث الاول : رقابة القضاء الجنائى	١٨٣
١ ـ اصل الرقابة	١٨٣
٢ ـ دراسة الرقابة	١٩١

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
اولا : وجهة النظر المادية : لاعمال الضبط الخاضعة للرقابة	١٩١
ثانيا : وجهة النظر الشكلية : محاكم الرقابة	٢٠٥
المبحث الثانى : رقابة القضاء غير الجنائى	٢١٠
اولا : الاعتداء على الحريات العامة	٢١١
ثانيا : الاختصاص بتقدير شرعية أعمال الضبط بموجب نظرية فعل الغصب	٢١٧
الفصل الثانى : رقابة المحاكم القضائية فى النظام المصرى	**٢٢٥**
المبحث الاول : رقابة القضاء الجنائى	٢٢٦
١ ـ اصـــل الرقابـــة	٢٢٩
٢ ـ دراســـة الرقابـــة	٢٣٠
اولا : وجهة النظر المادية : اعمال الضبط الخاضعة للرقابة	٢٣٠
ثانيا : وجهة النظر الشكلية : محاكم الرقابة	٢٤٦
المبحث الثانى : رقابة القضاء غير الجنائى	٢٥١
المبحث الثالث : رقابة المحكمة الدستورية العليا	٢٥٧
أولا : وجهة النظر المادية : الاعمال الخاضعة للرقابة	٢٥٧
ثانيا : وجهة النظر الشكلية : اوضاع الرقابة	٢٦٢
الفصـــل الثالث : رقابة القضاء الادارى	**٢٦٥**
المبحث الاول : الرقابة فى النظام الفرنسى	**٢٦٥**
اولا : الرقابة بواسطة دعوى تجاوز السلطة	٢٦٦
ثانيا : الدفع بعدم الشرعية امام القضاء الادارى	٢٦٨
ثالثا : دعوى تقدير المشروعية امام القضاء الادارى	٢٦٩
المبحث الثانى : الرقابة فى النظام المصرى	٢٧٢
اولا : الرقابة بواسطة الادعاء المباشر	٢٧٤
ثانيا مدى جواز الرقابة بواسطة الاحالة	٢٧٥
البـــاب الثالث : مضمون الرقابـــــة	**٢٨٥**
الفصـــل الاول : نطاق المطابقة بين نظامى القضاء : الرقابة على المحل	**٢٨٧**
المبحث الاول : المصـــادر المكتوبـــة	٢٨٨
اولا : النصوص الدستورية	٢٨٨
ثانيا : النصوص التشريعية واللائحيـــة	٢٩٤
المبحث الثانى : المصادر غير المكتوبـــة	٢٩٩
اولا : المبادىء العامة للقانون	٢٩٩
ثانيا : حجية الاحكام	٣١٤
ثالثا : القواعد القضائية للظرف الطارىء	٣١٨

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى : نطاق الاختلاف بين القضائين	٣٢٥
المبحث الاول : الجانب الشخصى : رقابة الغاية	٣٢٥
المطلب الاول : الانحراف بسلطة الضبط فى القضاء الفرنسى	٣٢٦
اولا : فى القضاء الادارى	٣٢٧
١ ـ حالات الانحراف بسلطة الضبط	٣٢٧
٢ ـ اثبات عيب الانحراف	٣٣١
ثانيا : فى القضاء القضائى	٣٤١
(أ) رفض الرقابة على شرعية غاية الضبط	٣٤٢
(ب) الرقابة على شرعية غاية الضبط	٣٤٥
ثالثا : حل الانحراف بالسلطة رقابة على المشروعية	٣٤٧
١ ـ الرقابة على الاخلاقية الادارية	٣٤٨
٢ ـ رقابة الملاءمة	٣٥٠
رابعا : التقارب الحديث بين القضائين	٣٥١
١ ـ التحول فى القضاء القضائى	٣٥١
٢ ـ التحول فى القضاء الادارى	٣٥٩
المطلب الثانى : الانحراف بسلطة الضبط فى القضاء المصرى	٣٦١
اولا : فى القضاء الادارى	٣٦١
١ ـ حالات الانحراف بالسلطة	٣٦٣
٢ ـ اثبات عيب الانحراف	٣٦٨
ثانيا : فى القضاء القضائى	٣٧٩
١ ـ القضاء غير الجنائى	٣٧٩
(أ) رفض الرقابة	٣٨٠
(ب) رقابة الانحراف	٣٨١
٢ ـ فى القضاء الجنائى	٣٩٢
(أ) اللوائح	٣٩٤
(ب) قرارات الضبط الفردية	٣٩٦
ثالثا : التقارب بين نوعى القضاء	٤٠٤
١ ـ فى القضاء القضائى	٤٠٤
٢ ـ التحول فى القضاء الادارى	٤١٤
المبحث الثانى : الجانب الموضوعى : رقابة السبب	٤١٧
المطلب الاول فى القضاء الادارى	٤١٩
اولا حالة عدم ممارسة القاضى لاى رقابة على الوقائع	٤٢٠
ثانيا حالة عدم ممارسة القاضى الادارى الا الرقابة على الوجود المادى للاسباب	٤٥١

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
ثالثا : حالة مراقبة القاضى للوجود المادى والوجود القانونى للوقائع معا	٤٥٨
رابعا : حالة رقابة القاضى للقيمة الدائية للوقائع	٤٦١
– تقدير الرقابة على التدابير الصادرة تحت عنوان المادة ٧٤ من الدستور	٤٧٥
المطلب الثانى : فى القضاء القضائى	٥٠٠
١ – رقابة القاضى عير الجنائى للاسباب	٥٠٥
٢ – رقابة القاضى الجنائى للاسباب	٥١٣
المطلب الثالث : دور السبب فى المشروعيه الداخلية	٥٢٣
اولا : صلة السبب بالغاية فى عمل الضبط	٥٢٣
ثانيا : صلة السبب والغاية بالمحل	٥٣٩
القســـــــم الثـــانى	٥٤٥
المشروعية الدالية لاعمال الضبط فى مبادىء الشريعة الاسلامية	
مقدمة القســم الثانى	٥٤٧
الباب الاول : فكرة المشروعية فى مبادىء الشريعة الاسلامية	٥٦١
الفصــل الاول : مصادر المشروعية	٥٦٣
المبحث الاول مصادر الاصلية	٥٦٤
اولا : القـــرأن	٥٦٤
ثانيا : الســـنة	٥٦٦
المبحث الثانى : المصادر والادلة التبعية	٥٧٦
أولا : المصادر التبعية	٥٧٨
ثانيا : ادلة الى الاحـــكام	٥٨٠
ثالثا : ادلة تتضمن الاحكام	٥٩٣
الفصـــــل الثانى : نطاق المشروعية	٥٩٧
المبحث الاول : موازنة مبدأ المشروعية	٥٩٧
اولا : تدرج الاعمال القانونية	٥٩٨
ثانيا : ضمانات تحقيق المشروعية	٦٠٣
المبحث الثانى : الرقابة القضائية فى الاسلام	٦٠٤
١ ـ القضاء فى الاسلام	٦٠٥
٢ ـ ازدواج القضـــــاء	٦٠٦
البـــاب الثانى : مضمون المشروعية الداخيلية لاعمال الضبط	٦٠٩

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفصـــل الاول : مركز الفرد والحريات العامة فى الاسلام	٦١١
المبحث الاول : مدلول الحقوق والحريات العامة فى الاسلام	٦١١
اولا : الحقوق الايجابيـــة	٦١٣
ثانيا : الحريات العامـة	٦١٥
المبحث الثانى : تكييف خضوع الافراد للسلطة	٦١٩
الفصـــل الثانى : النظام العام الاسلامى	٦٢٧
المبحث الاول : مجالات السلطة واهدافها	٦٢٧
اولا : الخير المطلق	٦٢٨
ثانيا : الخير المشترك	٦٣٢
المبحث الثانى : مدلول النظام العام	٦٤٧
اولا : المصلحة المعتبرة	٦٤٧
ثانيا : المصلحة المعتبرة تدل على النظام العام	٦٥٠
ثالثا : عمومية المصلحة	٦٥٧
المبحث الثانى : عناصر النظام العام	٦٦٠
اولا : النظام العام المادى	٦٦٠
ثانيا : النظام العام الادبى	٦٦٧
ثالثا : المضمون المتغير فى النظام العام الاسلامى	٦٧٦
الفصل الثالث : قواعد المشروعية الداخلية	٦٧٩
المبحث الاول : احـــكام المحل	٦٧٩
المبحث الثانى : احكام الغاية والسبب	٦٨٣
اولا : مبدأ تدرج المصلحة	٦٨٣
ثانيا : ما ابيح للضرورة يقدر بقدرها	٦٨٧
ثالثا : الضرر لا يزال بالضرر	٦٩٠
الخاتمـــــة	٦٩١

Scanned by CamScanner